الأمم المتحدة

S/PV.4846

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٨٤٦

الثلاثاء، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد نغروبونتي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	إسبانيا	السيدة مننديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد المقداد
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

03-57241 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، أعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد كيران بريدرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

سيستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد كيران بريندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

السيد بريندرغاست (تكلم بالانكليزية): إننا نجتمع اليوم في وقت تتردى فيه الحالة. ومن المهم والملح استعادة الزخم نحو سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. ولكن من المحزن أن الأمور تتصاعد في الاتجاه المعاكس. فبدلا من المضي قدما فإننا نشهد تقهقرا وابتعادا عن التسوية السلمية وابتعادا عن طاولة المفاوضات. وبدلا من تعزيز تدابير بناء الثقة على نحو متبادل، نشهد الكثير جدا من تدابير تدمير الثقة على نحو متبادل. وبدلا من اتباع سياسات والقيام بأعمال تشجع الطرفين على تقرب أحدهما من الآخر والالتقاء في منتصف الطريق فإن الأعمال الفعلية التي يقوم بها الإسرائيليون والفلسطينيون ما برحت ترمي إلى إضعاف جانب المعتدلين في كلا الجانبين وتشجيع المتطرفين. إن التفجيرات الانتحارية ولغة الرفض وأعمال القتل التي تقع خارج السلطان القضائي والجدران التي تمتد إلى عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة وتدمير المنازل ومصادرة الأراضي والاستمرار في أنشطة الاستيطان كلها ولدت لدى الإسرائيليين والفلسطينيين الشعور باليأس والقنوط والكراهية والسخط والانتقام. وإن ما هو أسوأ من ذلك كله أن هذه الأعمال تترك الشكوك لدى كل طرف من الطرفين فيما إذا كان الطرف الآخر شريك سلام وتشكك في جدوى الحل المتمثل في إقامة دولتين.

ومنذ الإحاطة الإعلامية السابقة ما برحنا نشهد تصعيدا للعنف يخترق الخطوط التي كانت تحترم في السابق ويخترق المبادئ والحدود. فإن استعراضا للأحداث التي وقعت في الشهر الماضي بما في ذلك التفجير الانتحاري في حيفا وأول غارة جوية إسرائيلية على سوريا منذ ٣٠ عاما والانتهاكات الخطيرة والمميتة للخط الأزرق والغارات التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في رفح وقطاع غزة كلها فاقمت من الأحوال الإنسانية للفلسطينيين، وهي أحوال مترديـة أصلا، وكذلك شن هجمة إرهابية على قافلة دبلوماسية أمريكية في غزة نجم عنها مقتل ثلاثة أشخاص أبرياء. وخلال الأيام الثلاثة الماضية وحدها، قتل ٢١ فلسطينيا أثناء العمليات العسكرية الإسرائيلية و ٣ جنود إسرائيليين في الضفة الغربية.

وينبغي أن يكون واضحا الآن أن العنف لا يولد سوى العنف، وأنه لا يوجد حل عسكري للصراع. ولا يمكن إيجاد الاستقرار الدائم إلا عندما يتوصل الطرفان إلى اتفاق عادل ودائم وشامل للسلام.

وقد دعا الأمين العام مرارا وتكرارا الطرفين إلى العودة إلى طاولة المفاوضات. بيد أنه من الواضح أن الطرفين عاجزان عن فعل ذلك من تلقاء نفسيهما. فمستوى الثقة

بينهما أدنى من اللازم، كما أن خطوط الاتصال أضعف من اللازم. وهذا يجعل من الضروري للمجتمع الدولي أن يشدد من جديد على دوره في صنع السلام في الشرق الأوسط. ولا بد للمجموعة الرباعية من مساعدة الطرفين في المضي على خريطة الطريق نحو السلام. فقد تعطل تنفيذ خريطة الطريق لفترة أطول من اللازم.

ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمت إلى مجلس الأمن، لقي ٨٠ شخصا مصرعهم في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني: ٢٧ منهم إسرائيليون، و ٥٠ فلسطينيون والآن قتل ٣ من ضباط الأمن الدبلوماسيين الأمريكيين. وهذا يرفع حصيلة القتلى منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٢ ٨٥٨ فلسطينيا و ٨٥٧ إسرائيليا.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، شن مفجر انتحاري هجوما على مطعم مزدحم في حيفا مما نجم عنه حصيلة من القتلى ارتفع عددهم مؤخرا إلى ٢١ قتيلا. وكانت الخسائر من اليهود والعرب على حد سواء. وأؤكد من جديد شجب الأمين العام القوي والمستمر لأعمال الإرهاب تلك. فالاستهداف المتعمد للمدنيين جريمة حرب، ولا يمكن أن تبررها أية قضية. إننا نطالب السلطة الفلسطينية بتقديم الذين يخططون وينفذون تلك الهجمات إلى العدالة، وبالوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالأمن وفقا لخريطة الطريق.

وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، شنت إسرائيل غارة جوية على الأراضي السورية. وأي هجوم من دولة على أرض دولة أخرى ذات سيادة يمثل تصعيدا جديدا مفزعا في البعد الإقليمي للصراع. وقد شجب الأمين العام بشدة هذا العمل، كما طالب جميع الجوانب بممارسة ضبط النفس. وبتعكير جبهة ما فتئت مستقرة للعديد من الأعوام، فإن العمل الإسرائيلي يخاطر بتوسيع وتعميق شبكة من الصراعات معقدة بالفعل في المنطقة، وبتشجيع المتطرفين في كل مكان.

ومنذ ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قام الجيش الإسرائيلي بعمليات في رفح، وفي جنوب قطاع غزة، هدفت، وفقا لحكومة إسرائيل، إلى تدمير أنفاق تستخدم في تهريب الأسلحة. ووفقا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فإن ١٢ فلسطينيا قتلوا، بمن فيهم طفلان ومعلم تابع للوكالة. وتفيد تقارير الوكالة بأن ١٨٩ مبنى قد هدمت أو جعلت غير صالحة للسكن، كما أن ١ ٧٨٠ شخصا قد فقدوا منازلهم بحلول ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

إننا نسلم بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الهجمات الإرهابية. غير أن الحق في الدفاع عن النفس ليس بدون شروط ولا بدون حدود. فلا بد من ممارسته بشروط متناسبة، وتمشيا مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي. وينبغي ألا يمارس هذا الحق بطريقة تجعل أعدادا كبيرة من الفلسطينيين يعانون من تصرفات أقلية تمارس العنف. ويمكن أن ينظر إلى نتائج هذه الإجراءات بوصفها عقابا جماعيا، وهو انتهاك للقانون الإنساني الدولي.

وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، الأسبوع الماضي، نجم هجوم بالقنابل في قطاع غزة على قافلة دبلوماسية تابعة للولايات المتحدة عن مقتل ثلاثة من ضباط الأمن الأمريكيين. وكان هذا الهجوم المتعمد على موظفين دبلوماسيين، وهو الهجوم الذي نشجبه بأشد العبارات، لا سابق له وغير مقبول تماما. وقد شجبه الأمين العام بوصفه عملا إرهابيا. ويمثل الهجوم بالقنابل، الذي كان مخططا له بعناية، توسيعا مثيرا للقلق إزاء الصراع، ويثير شواغل أمنية خطيرة لموظفي الأمم المتحدة وموظفي المجتمع الدولي الذين يعملون في غزة.

وبالأمس، قتل على الأقل ١٤ فلسطينيا،مع عشرات من المصابين المدنيين، في مجموعة من الغارات الجوية الإسرائيلية على غزة. وبدت هذه الغارات أنها استهدفت القيام بعمليات قتل خارجة عن نطاق القانون. فهي قد أعقبت مجموعة من الهجمات بالصواريخ شنها فلسطينيون في جنوب إسرائيل. ومرة أخرى، قامت إسرائيل بعمليات عسكرية في مناطق مدنية مزدحمة، مما أدى إلى نتائج كانت للأسف متوقعة. ونناشد أيضا حكومة إسرائيل أن توقف الاستخدام غير المتكافئ والعشوائي للقوة في المناطق المدنية. كما نناشدها وقف عمليات القتل الخارجة عن نطاق القانون.

وإذا أراد الطرفان إعادة الانخراط في عملية المفاوضات، فلا بد أن يكونا في موقف يسمح بإرسال ممثلين إلى طاولة المفاوضات، يمكنهم الالتزام بتدابير موثوق بها لبناء الثقة.

وفي هذا الصدد، فإننا نلاحظ الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لتعيين رئيس وزراء جديد. وكما هو مطلوب في خريطة الطريق، ينبغي أن يكون رئيس الوزراء مفوضا وموثوقا به ، كما ينبغي أن يكون، مع وزير الداخلية، الشخص الذي تتبع له القوات الأمنية الفلسطينية الموحدة. وسنتوقع من رئيس الوزراء الجديد أن يتخذ خطوات عاجلة لإرساء القانون والنظام، ولخفض أعمال العنف، ولبدء عمليات لمجابهة الذين يتورطون في أعمال الإرهاب. ومن شان هذه الخطوات أن تبدأ بمعالجة الشواغل الأمنية لإسرائيل، وأن تبني الثقة اللازمة لتطوير شراكة من أجل السلام.

وحكومة إسرائيل، تمشيا مع التزاماتها بموجب خريطة الطريق، ومن أجل بناء الثقة في الجانب الفلسطيني، لا بد من جهتها أن تعكس سياستها في التوسع الاستيطاني وأن تنفذ تجميدا في بناء المستوطنات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب عليها أن توقف تشييد الجدار الأمني الذي تقوم ببنائه على الأرض الفلسطينية وأن تزيل القطاعات التي تم بناؤها بالفعل. ومن شأن هذه الخطوات أن تبدأ بمعالجة الشواغل الفلسطينية حيال جدوى الدولة الفلسطينية في المستقبل، وأن تساعد في بناء الدعم في صفوف الشعب الفلسطيني لعملية السلام.

وقد اجتمع الأعضاء الرئيسيون في المجموعة الرباعية – وهم الأمين العام، ووزير الخارجية الروسي إيفانوف، ووزير خارجية الولايات المتحدة باول، ووزير الخارجية الإيطالي فرائيني، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي سولانا، والمفوض الأوروبي باتين – في ٢٦ أيلول/سبتمبر لاستعراض الحالة في الشرق الأوسط. ولاحظ الأعضاء الرئيسيون أنهم استعرضوا الحالة بقلق كبير، كما أكدوا من جديد التزامهم بمواصلة العمل معا بغية إحراز تقدم نحو السلام. وبقوا تواقين إلى مساعدة الطرفين في الوفاء بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق. ودعا الأمين العام بصفته الشخصية العام إلى إحياء وتنشيط المشاركة الدولية، مشددا على أن جميعنا، إذا لم تتخذ خطوات، سندفع ثمنا باهظا.

واسمحوا لي بأن أذكر سمة إيجابية نادرة في خضم الكآبة، في شكل جهد المسار الثاني الذي يشار إليه بوصفه اتفاق جنيف. فهناك تقارير تفيد بأن السيد يوسي بيلين والسيد ياسر عبد ربه وآخرين قادوا إسرائيليين وفلسطينيين خلال عملية لتصور تسوية نهائية للوضع في المستقبل تفصل الحلول الممكنة استنادا إلى نفس هدف خريطة الطريق: ألا وهو الحل القائم على دولتين وإنهاء الاحتلال. ولم تر الأمانة العامة بعد نص الخطة، ولا يمكننا التعليق على التفاصيل. ولكننا نرحب بأية مبادرات تجمع الإسرائيليين والفلسطينيين معا لمناقشة مستقبلهم المشترك. ويحقق السلام الحقيقي الأشخاص الذين يعملون معا من أجل المصالحة بقدر

ما يحققه توصل الأطراف الرسمية إلى اتفاق. بيد أنه لا يوجد بديل لعودة الممثلين الرسميين للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى طاولة المفاوضات والتقدم على الطريق المفضي إلى السلام، كما تطالب بذلك خريطة الطريق.

إن للنكسات المخيبة للآمال في البحث عن السلام أثرا ضارا على الظروف الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وما زلنا نراقب الصعوبة الاقتصادية والمزيد من انخفاض قدرات السلطة الفلسطينية على تقديم الخدمات الضرورية لمواطنيها. فقد ارتفعت معدلات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ٣٦ في المائة، كما بلغ عدد الفلسطينيين الذي يعيشون تحت خط الفقر ٦٠ في المائة.

وما زالت القيود الشاقة المفروضة على حركة السلع الإنسانية والعاملين في ميدان العون قائمة. ويعترف مجتمع العون والمانحين بالشواغل الأمنية لإسرائيل، كما يرغب في الاستجابة لها. بيد أن المانحين لا يمكنهم فهم المنطق وراء التدابير التي تزيد من انعدام الأمن للسكان المدنيين كما تزيد تعقيد تقديم المساعدة وتكلفتها. ويرى مجتمع العون أن الحكومة الإسرائيلية أخفقت حتى الآن في تعيين محاور رفيع المستوى ومفوض لمناقشة هذه المسائل السياسية، وأنها، نتيجة لذلك، استغرقت وقتا كبيرا في الرد على نظم وإجراءات غير متوقعة وتبدو تعسفية تجعل عملها مكلفا على نحو متزايد وخطيرا ومخيبا للآمال.

ومن المقرر أن يعقد في يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر اجتماع لجنة الاتصال المخصصة، المؤلفة من كبار المانحين، على مستوى العواصم. وسيتيح هذا الاجتماع للجهات المانحة مناقشة استقرار الوضع الاقتصادي للفلسطينيين واحتياجاتهم الطارئة. وستدرس لجنة الاتصال المخصصة أيضاً استمرار الدعم من جانب الجهات المانحة لجهود الإصلاح التي تبذلها السلطة الفلسطينية والمشاكل التي تعترضها في هذا المسعى. ويتوافق هذا الاجتماع مع إطلاق الأمم المتحدة النداء الموحد الذي يبرز ضرورة معالجة الأزمة الإنسانية المستفحلة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

واسمحوا لي أن أقول كلمة عن بناء الحاجز أو الجدار الفاصل والذي ما زال يبعث على القلق العميق، ليس فقط في أوساط الفلسطينيين وإنما لدى المجتمع الدولي بصفة عامة. وقد ازدادت سرعة البناء خلال الشهر المنصرم. وفي تقرير صدر مؤخراً، وجه الرئيسان المشاركان في لجنة تنسيق المعونة المحلية لجميع المانحين، وعلى وجه التحديد مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة والبنك الدولي والنرويج، اهتماماً خاصاً إلى التوسع السريع في بناء الحاجز الإسرائيلي الفاصل حول القدس الشرقية. وفي هذه المنطقة وحدها يؤثر الجدار على عشرات الألوف من الفلسطينيين، لأنه يقسم المجتمعات والأسر، ويهدد بإغلاق القدس وفصلها عن باقي الضفة الغربية. ويواجه الفلسطينيون على امتداد مسار الحاجز فقدان أراضيهم، والقيود البالغة القسوة على سبل الوصول إلى الأعمال والأسواق والخدمات الاجتماعية الأساسية. ونكرر مناشدتنا السلطات الإسرائيلية أن توقف بناء هذا الجدار.

وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر جيش الدفاع الإسرائيلي أمراً عسكرياً موسعاً يعلن فيه أن المناطق الواقعة بين الجدار الفاصل والخط الأخضر مناطق عسكرية مغلقة. وتسري هذه الأوامر على المسار الشمالي للجدار بأكمله، أي على حوالي ٠٠٠ ٢٥ فدان، سيُترك فيها زهاء ٠٠٠ ١٢ فلسطيني للعيش في جيوب بين الجدار والخط الأخضر. ويحظر الأمر على أي شخص الدخول إلى هذه المناطق أو الخروج منها فيما عدا، حسبما جاء فيه: ”من لهم حق الاستفادة بقانون العودة، أو الإسرائيليين، أو الفلسطينيين الذين لديهم تصاريح خاصة دائمة أو مؤقتة“. ويحدد بشكل صريح أنه يتعين على من يتجاوزون

سن ١٢ وما فوقها ممن كانوا يقطنون هذه المناطق قبل صدور الأمر العسكري الحصول على تصاريح بالدخول حتى يمكنهم الاستمرار في دخولها. ولن تُمنح حرية الوصول إليها إلا للإسرائيليين. ويشكل هذا الأمر تعميقاً لا يمكن قبوله للقيود المفروضة على الفلسطينيين المحتجزين بين الحاجز والخط الأخضر.

وقد زادت الحوادث الأخيرة على امتداد الخط الأزرق وفي المنطقة من حدة التوتر وأبرزت هشاشة الحالة. فوقع حادثان عدائيان على امتداد الخط الأزرق في اليوم التالي لتوجيه الضربة الجوية الإسرائيلية داخل سوريا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفي أولهما، أفيد بأن نيران قناصة أطلقت من الجانب اللبناني للخط الأزرق في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، فقتلت جندياً إسرائيلياً في المنطقة الواقعة جنوب ميتولا. وألحقت نيران جيش الدفاع الإسرائيلي رداً على ذلك فيما بعد أضراراً بسيارة عابرة تابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ولكن لم يتسبب عنها إصابات.

وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت ثلاثة صواريخ باتجاه إسرائيل من منطقة الحولة بوجه عام على الجانب اللبناني من الخط. وسقط اثنان منها داخل لبنان، أحدهما على منزل، فقتل طفلاً وأصاب آخر بإصابات شديدة. أما الصاروخ الثالث فسقط على الجانب الإسرائيلي، مشكلاً بذلك انتهاكاً، غير أنه لم يحدث أي أضرار. وتبرز هذه الحوادث من جديد ضرورة أن تمارس حكومة لبنان السيطرة على استخدام القوة من أراضيها بكاملها.

ويصور تصاعد الأحداث في الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر إمكانية التصعيد الكبيرة داخل هذه المنطقة. ومن هذا المنطلق، توجه منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط السيد رويد لارسن، بناء على تعليمات الأمين العام، إلى بيروت ودمشق يومي ٨ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة الحالة الإقليمية مع الزعماء في كلا البلدين. كما ناقش السيد لارسن الحالة مع المسؤولين الإسرائيليين. وقد أشار في اجتماعاته في البلدان الثلاثة جميعاً إلى أن الهجمات والهجمات المضادة ستدفع بجميع المعنيين إلى الوقوع في منحدر وعر وخطير يؤدي لمزيد من العنف. ومن ثم فإنه أسدى النصح لجميع الأطراف، نيابة عن الأمين العام، باجتناب هذا الطريق المدمر.

ومن الأهمية بمكان أن تمارس جميع الأطراف أقصى درجات ضبط النفس وأن تعمل من خلال القنوات الدبلوماسية على حل خلافاتها. وفي هذا الصدد يعرب الأمين العام عن تقديره للجوء حكومتي سوريا ولبنان إلى مجلس الأمن طالبتين الانتصاف رداً على الضربة الإسرائيلية. وأود أن أنوه أيضاً ببيان مجلس الأمن المركزي في لبنان في الأسبوع الماضي الذي يلتزم فيه بالحفاظ على الهدوء والأمن والاستقرار في ربوع البلاد. ويجب تشجيع السلطات اللبنانية ودعمها في هذا المسعى.

ولعلي أشير هنا إلى أن حوادث تحليق الطيران الإسرائيلي في الأجواء اللبنانية بعد أن انخفض عددها خلال الجزء الأخير من أيلول/سبتمبر قد أظهرت زيادة ملحوظة منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر. ولا يسهم استمرار هذه الانتهاكات الجوية في تحسين الأوضاع.

وختاماً، لعلي أقول إننا نمر بأيام صعبة وخطيرة. إذ تواجه المنطقة إمكانية توسيع نطاق الصراعات المترابطة وتعميقها. ويستلزم هذا الوقت التحلي بضبط النفس، وليس التحريض. فهو وقت يدعو لممارسة السياسة وليس الانتهازية. وهو وقت يتطلب من الأطراف النظر إلى الأمد البعيد، والتفكير في نوع العالم الذي يودون لأطفالهم ولأحفادهم العيش فيه.

ويجب أن يبقى هدفنا تحقيق الرؤية المتمثلة في وجود دولتين هما إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وهذه الرؤية هي جزء من سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، بما في ذلك المساران السوري واللبناني. وما زالت خارطة الطريق تتيح أداة عملية للانتقال من هنا إلى هناك. ولكن لو أريد تحقيق هذه الرؤية فإنه لا غنى عن العودة إلى مائدة التفاوض، مع عدم الاقتصار في الوقت ذاته على ضبط النفس، بل مع إنهاء جميع الأعمال التي تقوض الثقة بين الأطراف.

لا بد من وجود طريق أفضل. فلا يمكننا مواصلة الترنح بين أزمة وأخرى. إذ يشعر كل من الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء اليوم بالإجهاد والخوف من الغد. وعلينا أن نكسر حلقة العنف والانتقام والتصعيد. ويلزمنا العمل سوياً من أجل إيجاد ذلك الطريق الأفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السير كيران على إحاطته الإعلامية الشاملة. ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.
